جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Criminal Liability for Electronically Certifying the Marriage Contract by Non-spouses

المسؤوليَّة الجنائيَّة عن التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين

صفاء محمد أوتاني*، جمانة عبد العزيز عبد الله السماعيل
قسم القانون الجنائي، كلية العدالة الجنائيَّة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

Safaa Mohammad Otani*, Jumanah Abdulaziz Abdullah Al-usmail
Department of Criminal Law, College of Criminal Justice, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.

Received on 16 Sep. 2023, accepted on 21 Apr. 2024, available online on 11 Jun. 2024.

Abstract

The marriage contract holds significant importance in both individual and societal contexts. Consequently, laws and regulations deem the unauthorized Certification of such contracts as forgery, subject to criminalization. However, the introduction of electronic certification, particularly in the Kingdom of Saudi Arabia through verification codes, prompts inquiries into the criminal liabilities pertaining to its validation by individuals other than the involved parties. The electronic certification of marriage contracts by non-spouses gives rise to three main scenarios: coercion into marriage, renunciation of marriage, and falsification of medical reports.

The study reveals that several legal provisions can criminalize the electronic validation of marriage contracts by non-spouses, resulting in multiple criminal charges. In such cases, the judiciary may resort to moral crime statutes and enforce the most stringent penalties, notwithstanding the considerable challenges posed by inconsistent judicial rulings.

To address these issues, the study recommends implementing biometric signature authentication for marriage contract ratification, amending the Personal Status Law to address legislative gaps, and explicitly stipulating the accountability of non-spouses involved in ratifying marriage contracts.

Keywords: *security studies, marriage contract, authentication, impersonation, moral forgery, electronic signature forgery.*

المستخلص

يُعدُّ عقد النكاح من العقود ذات الأهمية البالغة في حياة الفرد والمجتمع؛ لذا جرَّمت القوانين والأنظمة تصديق عقد النكاح (من غير أطرافه) بموجب الأحكام العامة في التزوير، لكن السؤال الذي يُطرح مع اعتماد التصديق الإلكتروني لعقد النكاح في المملكة العربية السعودية عن طريق رمز التحقق، ما أحكام المسؤوليَّة الجنائيَّة عن التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين ودون رضاهما؟ تبرز أهم الفرضيات في التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين في حالات ثلاثة هي: الإكراه على الزواج، العدول عن الزواج، تزوير التقرير الطبي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: تعدد النصوص التي يمكن أن تجرم التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين، ومن ثَمَّ تتعدد الأوصاف الجرميَّة، ويمكن للقضاء في هذه الحالات تطبيق أحكام اجتماع الجرائم المعنوي، وتطبيق النص الأشد، وإن كان في ذلك معوقات لا يستهان بها، منها: عدم استقرار الأحكام القضائيَّة وتناقضها.

وأوصت الدراسة باعتماد تصديق عقد النكاح عن طريق التوقيع البيومتري، وتعديل نظام الأحوال الشخصيَّة لسد الفراغ التشريعي في هذا الشأن، وتضمينه نصًّا صريحًا يقضي بمسؤوليَّة من يقوم بتصديق عقد النكاح من غير الزوجين.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، عقد النكاح، التصديق، انتحال الشخصيَّة، التزوير المعنوي، تزوير التوقيع الإلكتروني.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Safaa Mohammad Otani*
Email: Sotani@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/ONAF7072

1319-1241© 2024. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

تمخَّض عن التطور النوعي الذي شهده قطاع الاتصالات ونظم المعلومات في الثلث الأخير من القرن الماضي ولادة ما يعرف بـ«مجتمع المعلومات»؛ لذا باتت الدول تتنافس على مواكبة التطورات، والاستفادة من التقنية في تيسير أعمالها، وإنجاز مهامها، وضبط إجراءاتها، وذلك في ظلِّ ما يشهده العالم من تطور في مجال التقنية وتطبيقاتها.

وتُعدُّ المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في هذا المجال، فقد عملت وبخطى حثيثة على الانتقال إلى العمل الإلكتروني؛ وذلك بهدف التخفيف من الإجراءات الروتينية على المواطنين، وتيسير أمورهم، وعليه فقد اعتمدت وزارة العدل خدمة عقد النكاح الإلكتروني؛ وذلك باعتماد التصديق عن طريق رمز التحقق، بطريق الدخول إلى نظامها الرسمي (ناجز) بواسطة نفاذ، وذلك من أجل تسهيل إجراءات الزواج وتبسيطها، وتسريعها، واختصار الوقت والجهد، بحيث تنجز الإجراءات كلها عن طريق النظام الإلكتروني.

لكن الدلائل تشير إلى أن التعاملات بالصيغة الإلكترونيَّة بقدر ما تحمل من إيجابيات لا تنكر على المعاملات الرسميَّة وغير الرسميَّة، فإنها قد تصبح مصدرًا حقيقيًّا لتجاوزات لا سبيل لنكرانها؛ إذ يمكن أن تتيح إجراءات التصديق الإلكتروني لعقد النكاح إغراء بعض الأشخاص من غير الزوجين باستخدام هذه التقنيات والتصديق زورًا على العقد إلكترونيًّا، وذلك دون علم ورضا طرفي العقد.

إشكاليَّة الدراسة

يعدُّ عقد النكاح من أهم العقود في حياة الفرد والمجتمع، ومن المتفق عليه ألا يسأل جنائيًّا من يقوم بتصديق عقد نكاح غيره بعد الحصول على وكالة شرعيَّة سارية تخوله ذلك، وَفق الشروط اللازمة المتخذة والمتبعة في المملكة العربية السعودية.

بالمقابل فقد جرَّمت القوانين والأنظمة تصديق عقد الزواج (من غير أطرافه) بموجب الأحكام العامة في التزوير في المحررات، لكن السؤال الذي يطرح في ظل اعتماد التصديق الإلكتروني لعقد الزواج في المملكة العربية السعودية عن طريق رمز التحقق، هو: ما ماهية الحكم في حال تصديقه «إلكترونيًّا» من غير أطرافه في ظل غياب نصٍّ نظامي صريح يجرِّم هذه الواقعة؟ هل يمكن تطبيق نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني على هذه الحالة، أو نصوص انتحال الشخصيَّة، أم أن مبدأي شرعيَّة الجرائم والعقوبات، والتأويل الضيق للنص الجنائي، يحولان دون ذلك؟ وفي حال أمكن تطبيق النصين على هذه الواقعة، ما الإشكاليات القانونية المتعلقة باجتماع الجرائم المعنوي؟

حول هذه التساؤلات تتركز مشكلة هذه الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما المسؤوليَّة الجنائيَّة المترتبة على التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين في النظام السعودي؟

ويتفرع من هذه المشكلة جملة من التساؤلات الفرعية، منها:

1 - ما تكييف التصديق الإلكتروني في عقد النكاح؟

2 - ما مدى إمكانية تطبيق نصوص انتحال الشخصيَّة على التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير أطرافه؟

3 - ما مدى إمكانية تطبيق نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني على التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير أطرافه؟

4 - ما الإشكاليات المتعلقة بتطبيق أحكام اجتماع الجرائم المادي على الواقعة موضوع الدراسة؟

أهمية الدراسة

برزت فكرة هذه الدراسة العلمية بدافع من المسؤوليَّة لرفد المكتبة العربية بدراسة قانونية تسعى لإخضاع التصديق الإلكتروني لعقد الزواج من غير الزوجين للمنهج العلمي، وتوصيفه وتفصيل جزئياته، وتوعية أفراد المجتمع بالمسؤوليَّة القانونية المترتبة عليه.

يبدو جليًّا أن لموضوع الدراسة أهميةً بالغةً كانت دافعًا لاختياره، فمن الأهمية بمكان البحث حول مقاربة مسألة خطيرة يمكن أن تهدد أهم العقود في حياة الأسرة والمجتمع وهو عقد النكاح.

تعود أهمية هذا البحث إلى ارتباط معظم نقاطه بنقاشات علميَّة ذات طابع تقني مستجِد، وهي تستحق البحث والدراسة.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيضاح مفهوم وعناصر المسؤوليَّة الجنائيَّة عن التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين.
- تقديم دراسة يُسترشد بها في تكييف وتجريم التصديق الإلكتروني لعقد الزواج من غير الزوجين، من خلال تحليل نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني، وانتحال الشخصيَّة وبيان مدى انطباقهما على هذا التصديق.
- إبراز الحاجة إلى نصٍّ صريح يجرِّم التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين لتفادي الإشكاليَّات القانونيَّة التي يمكن أن ترد في ظل غياب النص.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

التصديق: عملية التحقق من صحة وثيقة أو توقيع معين فيها، لجعلها فعَّالة (سارية المفعول) أمام الجهات الرسميَّة.

عقد النكاح: هو العقد الشرعي الوحيد الذي يربط الرجل بالمرأة، فتصبح بموجبه حلًّا له بعد موافقتها، وهو يمثل إرادة الله عز وجل على الأرض؛ لإنشاء الأسرة التي هي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع سليم على أسس صحيحة النسل. وهو عقد يكفل حقوق الزوجين ويبين واجباتهما بعضهما تجاه بعض.

خدمة عقد النكاح الإلكتروني: خدمة أطلقتها المملكة العربية السعودية لإتمام إجراءات عقد النكاح إلكترونيًّا؛ وذلك بإدخال البيانات الأساسية للزوجين وولي أمر الزوجة والشهود.

ومن ثَمَّ تقوم وزارة العدل عن طريق المختصين فيها بمراجعة البيانات والتحقق من توافر الأركان الصحيحة لعقد الزواج خلال مدة زمنية قصيرة، وتبت بصحتها خلال يومين بحد أقصى. ومن ثَمَّ تتم مصادقة الأطراف على الوثيقة، ثم يتم حجز الموعد إلكترونيًّا مع مأذون الأنكحة والتحقق من تقرير الفحص الطبي لكلا الزوجين.

انتحال الشخصيَّة: «قيام شخص ما بالادعاء والتظاهر أمام الآخرين أنه صاحب صفة، أو وظيفة شخصية، أو وثيقة رسميَّة، أو أوراق ثبوتية ليست له في الحقيقة» (الغضيان، 2023).

التوقيع الإلكتروني: «إشارات أو رموز أو حروف مرخص بها من الجهة المختصة باعتماد التوقيع ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتصرف الإلكتروني، وتسمح بتمييز شخص صاحبها وتحديد هويته، وتنم دون غموض على رضاه بهذا التصرف القانوني» (حليمة، 2018).

الدراسات السابقة

لم نقف على أي دراسة تختص ببحث هذا الموضوع، ولعل مرد ذلك إلى أن العمل بالتصديق الإلكتروني في عقد النكاح لم يكن متاحًا إلا من فترة زمنية وجيزة. ولم نجد من الدراسات المشابهة لموضوع هذه الدراسة إلا دراسة واحدة، وهي: العقد الإلكتروني للزواج (دراسة فقهية مقارنة) للدكتورة مشاعل بنت نفال الحارثي، مجلة الجامعة العراقية، ع55/ج، 3، أغسطس 2022.

توزعت على فصلين: الفصل الأول أفردته لبيان حقيقة عقد الزواج الإلكتروني، وأهميته، ومميزاته، والوصف العلمي لإجراءاته. وخصَّصت الفصل الثاني لبيان حكم عقد الزواج الإلكتروني.

وما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها تفصل في أحكام المسؤوليَّة الجنائيَّة في عقد النكاح، وتكشف قواعد التكييف والتجريم والعقاب.

منهج الدراسة

تقتضي طبيعة الدراسة الجمع بين أكثر من منهج بحثي، وذلك بهدف الإحاطة بالجوانب المختلفة لمشكلتها، وعليه تبنت الباحثتان المنهج التحليلي في تحديد أحكام المسؤوليَّة الجنائيَّة عن التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير أطرافه، وفي المقاربة القانونية للمساءلة، وذلك مع اعتماد المنهج الوصفي في بعض النقاط، وتحديدًا في تحديد أركان عقد النكاح وشروطه.

في إطار معالجة الإشكاليات السابق طرحها، واستكمالًا للأصول المنهجية، فقد قسّمنا الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تكييف التصديق الإلكتروني لعقد النكاح.

المبحث الثاني: إمكانية تجريم التصديق الإلكتروني من غير الزوجين وفق نصوص انتحال الشخصيَّة.

المبحث الثالث: إمكانية تجريم التصديق الإلكتروني من غير الزوجين وفق نصوص التزوير الإلكتروني.

2. المبحث الأول: تكييف التصديق الإلكتروني لعقد النكاح

يعدُّ عقد النكاح من العقود الشرعيَّة والنظاميَّة المهمة في حياة الإنسان والمجتمع؛ إذ هو الأساس في بناء الأسر وَفق أسس سليمة، عرفته البشرية منذ الأزل؛ حيث أمر الله جل جلاله به في كتابه الحكيم، وأوصى به نبينا محمد ﷺ، وعليه تقوم المجتمعات وتزدهر وتتطور، ولأهميته يتطلب توافر عدد من الأركان، والشروط، والإجراءات الشرعيَّة، والنظامية.

ولن نستطيع التوصل لتكييف التصديق الإلكتروني لعقد النكاح، مالم نستعرض أركان عقد النكاح الواجب توافرها لقيامه، وبيان شروطه، وذلك في المطلبين التاليين:

2. 1 المطلب الأول: أركان عقد النكاح

يعدُّ عقد النكاح من العقود ثنائية الأطراف، ويشترط فيه توافر أركان عدة، أوصلها المذهب المالكي إلى خمسة أركان، وهي: زوج، زوجة، إيجاب، قبول، ولي. أما المذهب الحنفي فاقتصر على ركن واحد، وهو الإيجاب والقبول. وذهب المذهب الحنبلي على أنه يقوم على ركنين، هما: الإيجاب والقبول (أبو ريخة والجبوري، 2006). واتفق المشرع السعودي في نظام الأحوال الشخصيَّة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 1443/08/06هـ في المادة الثانية عشرة مع المذهب الحنبلي في أنهما ركنان هما:

الزوجان

ينعقد عقد النكاح بتوافر أطرافه كي يصبح ساريًا ومنتجًا لآثاره الشرعيَّة والقانونية، وهما الزوجان، الرجل والمرأة اللذان يتميزان بشروط معينة؛ ويكون العقد باطلًا وغير صحيح إذا وقع بين رجلين أو بين امرأتين.

ويشترط أن يكون كل منهما بالغًا عاقلًا راشدًا حرًّا، ويراد به كذلك من يتميز بالعقل والتمييز والبلوغ (الصالح أ.، 1996)، ولقد نصَّ المشرع السعودي في نظام الأحوال الشخصيَّة في المادة التاسعة على أن سن البلوغ لكل من الذكر والأنثى الثامنة عشرة، ويجوز أن ينعقد النكاح لمن هو دون هذه السن شريطة أن يكون عاقلًا بعد التحقق من مصلحة هذا الزواج.

الإيجاب والقبول

تقوم العقود بتقابل الإرادتين بالموافقة، وهو ما يعرف بالإيجاب والقبول؛ حيث يصدر الإيجاب من طرف، ويصدر القبول من الطرف الآخر. ويقصد بالإيجاب والقبول «كل لفظ من هذه الألفاظ له ما يميزه، ويكون له دور أساسي في إنشاء عقد النكاح، ومن دونهما لا يقوم هذا العقد ولا يكون له أي أثر».

ونصت المادة الخامسة عشرة من نظام الأحوال الشخصيَّة على الآتي: «ينعقد الزواج بإيجاب من الولي وقبول من الزوج بلفظ الزواج الصريح، وبالكتابة عند العجز عن النطق، وبالإشارة المفهومة عند العجز عن النطق والكتابة».

2. 2 المطلب الثاني: شروط عقد النكاح

يتميز عقد النكاح بشروط خاصة، وهي تختلف عن الشروط التي يشترطها الأطراف في العقد، ومن دون هذه الشروط يعد العقد باطلًا، وهي خمسة شروط، منها شروط متعلقة بالزوجين، وشروط متعلقة بغيرهما. وقد أضاف المنظم شرطين إجرائيين آخرين ليضفي عليهما الصيغة النظاميَّة لاستمرار هذا العقد وسلامته لكيلا تشوبه شائبة (وبهما تتعلق إشكالية الدراسة)، وهما: الفحص الطبي، وتوثيق العقد.

الشروط الشرعيَّة

الشروط الشرعيَّة في عقد النكاح لها تقسيمات مفصلة، منها: شروط متعلقة بالزوجين العاقدين فقط، وشروط تتعلق بغير الزوجين العاقدين.

- شروط متعلقة بالزوجين

نصَّ على هذه الشروط نظام الأحوال الشخصيَّة في المادة الثالثة عشرة منه، وهي: تعيين الزوجين، رضا الزوجين، ألا تكون المرأة محرمة على الزوج تحريمًا مؤبدًا أو مؤقتًا.

- شروط متعلقة بغير الزوجين

نصت المادة الثالثة عشرة في الفقرتين الثالثة والرابعة من نظام الأحوال الشخصيَّة على تلك الشروط وحصرتها بالإيجاب من الولي، وشهادة شاهدين.

وقد أكد المنظم السعودي في المادة الثامنة عشرة من نظام الأحوال الشخصيَّة أنه يشرط في الولي بالزواج أن يكون ذكرًا، بالغًا، عاقلًا، موافقًا لموليته في الدين، وفي حال فقد أحد هذه الشروط تنتقل الولاية إلى الولي الذي يليه.

وأما فيما يتعلق بالشهود فقد اشترط المنظم السعودي في المادة الحادية والعشرين من نظام الأحوال الشخصيَّة أن يتوافر في الشاهد: الذكورة، البلوغ، العقل، سماع الإيجاب والقبول، فهم المقصود منها، الإسلام في حال كون الزوج مسلمًا. وهذه الشروط هي ما عليه مذهب الإمام أحمد الذي تستند إليه المملكة.

الشروط الإجرائية

1 - الفحص الطبي قبل الزواج

أصبح الفحص الطبي من الشروط الأساسية لتوثيق عقد النكاح لدى الجهة المختصة، وكان ذلك بناءً على الأمر السامي رقم 4/ب/54504 بتاريخ 4241/11/51هـ)، وبدأ العمل به اعتبارًا من تاريخ 5341/10/10هـ

والفحص الطبي هو: «إجراء الفحص للمقبلين على الزواج لمعرفة وجود الإصابة ببعض أمراض الدم الوراثية، فقر الدم المنجلي، والتلاسيميا، وبعض الأمراض المعدية كالالتهاب الكبدي الفيروسي ب-ج، ونقص المناعة المكتسب (الإيدز)».

ويُجرى الفحص الطبي قبل موعد الزواج بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتستمر صلاحية الشهادة مدة ستة أشهر، ويمكن إعادة فحص الأمراض المعدية عند الحاجة لإعادته مرة أخرى (الصحة).

2 - توثيق العقد «التصديق»

لم يشترط أي مذهب من المذاهب الأربعة توثيق عقد النكاح وكتابته في ورقة رسميَّة، ليضفي عليه الصفة الرسميَّة، إلا أن المنظم أكد ذلك في نظام التوثيق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/164) وتاريخ 1441/11/19هـ في المادة الثالثة والثلاثين ونص عليه بقوله: «يجب على المأذون أن يتحقق من توافر الأركان والشروط، وانتفاء الموانع في الزوجين، وحضور الولي المقرر شرعًا، ويكون ذلك قبل عقد النكاح».

وهذا ما تم ذكره أيضًا في المادة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام التوثيق الصادر بموجب القرار الوزاري رقم 1948 وتاريخ 1442/06/01هـ بأنه يجب على مأذون الأنكحة مراعاة التحقق من أركان عقد النكاح وشروطه وانتفاء موانعه، ومتطلباته النظامية.

ويعدُّ توثيق عقد النكاح وكتابته وغيرها من أمور الأحوال الشخصيَّة، ويجب توثيقها وبما يثبت ذلك؛ لأن عقد النكاح من العقود العظيمة، ويكون الخطر بها محدقًا، وبالغ الأثر ومحله

شديد الحرمة، وتتعلق به حرمات، وتنشأ عنه تبعات، وتترتب عليه آثار مختلفة مادية ومعنوية، وعليه يجب الاحتياط في إثباته وتسجيله (الزمانان، 2017).

يمكن القول: إن عقد النكاح الإلكتروني الذي أصدرته وزارة العدل من أهم الخدمات التي تقدمها من خلال بوابتها الرسميَّة (ناجز)، وتعدُّ المملكة من أوائل الدول الرائدة في التصديق الإلكتروني لعقد النكاح عن طريق رمز التحقق المرسل لأطرافه، ولكي يتم هذا العقد لابد من القيام بعدة خطوات لإنشائه، وهي:

الدخول إلى نظام ناجز، اختيار عقد الزواج، تقديم طلب جديد، إنشاء عقد زواج، الإسناد لمركز التوثيق، بيانات مقدم الطلب، بيانات الطرف الآخر، تحديد نوع الزوجة (بكر، ثيب، أرملة)، تحديد المهر، تحديد الشروط الملزمة للطرفين، بيانات الولي، التحقق من بيانات الفحص الطبي، مكان انعقاد العقد، بيانات الشهود، تقديم الطلب، ومن ثم يتم إرسال رسالة تصديق لجميع أطراف العقد، وبعد التأكد من المعلومات من قبل المأذون يتم إصدار العقد (العمري، 2021).

وبناءً على ما تمَّ ذكره من الخطوات السابقة، بأن الذكاء الاصطناعي يقوم بهذه الأمور من خلال إدخال السجل المدني، وعليه يتم جلب جميع البيانات والمعطيات المطلوبة، سواء أكان ذلك من توافر الأطراف، أو الولي، أو الشهود، وأخيرًا انتفاء الموانع من الزواج، وجميع المتطلبات النظامية (الجلعود، 2023).

بعد أن تعرفنا على تكييف التصديق الإلكتروني في عقد النكاح، ينبغي التصدي لمعالجة إشكالية البحث الأساسية المتعلقة بالمسؤوليَّة الجنائيَّة المترتبة على التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين وبطبيعة الحال من غير رضا كليهما أو أحدهما في ظل عدم وجود نصٍّ نظامي صريح يعاقب على هذا الفعل؛ وذلك في المبحثين التاليين:

3. المبحث الثاني: إمكانية تجريم التصديق الإلكتروني من غير الزوجين وفق نصوص انتحال الشخصيَّة

إن قيام شخص بالتصرف عن غيره من دون الحصول على وكالة شرعيَّة تخوله القيام بذلك يعد انتحالًا لشخصية غيره، فهل يمكن تطبيق نصوص الانتحال على من يصدق عقد زواج غيره -دون رضاه- إلكترونيًّا؟

3. 1 المطلب الأول: أركان جريمة انتحال الشخصيَّة

تعرف جريمة انتحال الشخصيَّة بأنها «ادعاء المتهم لنفسه شخصية غيره» (علي، 2007). وقيل: «ادعاء شخص لنفسه اسمًا غير صحيح أو صفة كاذبة» (أوتاني، 2020)، وعرفها آخرون بأنها: «الظهور أمام الغير بمظهر الذي انتحل شخصيته، ومن ثم يوهم المتعامل معه أو الناظر إليه على أنه الشخص ذاته الذي تم انتحال شخصيته» (بني خالد، 2021).

وتقوم جريمة الانتحال على أركان ثلاثة هي:

أولًا: الركن الشرعي

هناك نصوص متفرقة في أنظمة عدة تجرّم انتحال الشخصيَّة وهي:

1_ الفقرة الأولى من المادة الرابعة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/03/08هـ التي جرَّمت فعل من استولى لنفسه أو لغيره على المال المنقول أو السند، أو التوقيع على هذا السند، ويكون ذلك عن طريق الاحتيال، أو استخدام اسم كاذب، أو انتحال صفة غيره.

2_ الفقرة التاسعة من المادة الثالثة والعشرين من نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 1428/03/08هـ التي عاقبت من انتحل هوية شخص آخر، أو ادعى زورًا بأنه مفوض عنه بطلب الحصول على شهادة التصديق الرقمي أو قبولها، أو طلب تعليق العمل بها أو إلغائها.

ثانيًا: الركن المادي

يتكون الركن المادي من ثلاثة عناصر أساسية، هي: السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، والعلاقة السببية. وفي حال غياب أحد هذه العناصر الثلاث ينتفي الركن المادي، ولا تقوم الجريمة أصلًا.

1. السلوك الإجرامي

يتمثل السلوك الإيجابي في قيام شخص بانتحال شخصية آخر، ويكون ذلك بانتحال اسمه، أو صفته، أو غيرها من صور الانتحال. والاسم من أهم الوسائل التي تميز الفرد عن غيره، فهو حق لكل إنسان، ولا يمكن التنصل عنه (عبد الحليم، 2018)، ويعدُّ من الحقوق اللصيقة بالإنسان الذي لا يحق لأحد التنازل عنه أو سلبه منه.

ويتوافر السلوك الإجرامي بقيام الجاني بمجموعة من الأفعال المتتالية التي من خلالها ينتحل اسم غيره أو صفته، ولا تهم الوسيلة المستخدمة في ارتكاب هذه الجريمة؛ لأن الوسائل متطورة ومتجددة، مع التأكيد أن هناك حالات تكون الوسيلة المستخدمة فيها مجرمة بحدِّ ذاتها (السعدي، 2020).

وهناك من يرى أن انتحال الشخصيَّة إذا تم في محرر مكتوب، فإنه صورة من صور التزوير المعنوي، فيمكن أن تدخل في نطاق إثبات واقعة كاذبة على أنها صحيحة، والواقعة التي انصب عليها التغيير هي شخصية الغير التي انتحلها الفاعل، سواء أكان الانتحال لشخص حقيقي أم شخص وهمي (أوتاني، 2020) وهو ما ذهبت إليه النيابة العامة في قرارها رقم 11993/ج الصادر في 1438/09/12هـ، الذي

ينصُّ على أن من دخل منتحلًا شخصية الغير، ودوَّن وقائع في محرر إلكتروني غير صحيحة، ينطبق بحقه الفقرة (و) من المادة الثانية من النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 18/02/1435هـ، والتي تنص على «تضمين المحرر واقعة غير صحيحة بجعلها تبدو واقعةً صحيحة،...».

ونعتقد أن صورة السلوك الإجرامي في انتحال الشخصيَّة تنطبق على من يدخل - من غير الزوجين ودون رضاهما- إلى النظام (ناجز)، ويستخدم اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به، أو عن طريق نفاذ، وإدخال المعلومات الخاصة بالمجني عليهما، ويتمم إجراءات التصديق الإلكتروني للعقد.

2. النتيجة الإجرامية

يترتب على جريمة انتحال الشخصيَّة نتيجة وهي تغيير الحقيقة، وتتمثل في انتحال اسم أو صفة، وما يترتب عليها من ضرر (بني خالد، 2021).

ويكمن الضرر في التصديق الإلكتروني بانتحال الشخصيَّة في التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين، وإتمام جميع الإجراءات إلى تصديق العقد، في جعل العقد ساريًا في حق الزوجين ومنتجًا لجميع آثاره الشرعيَّة والقانونية دون علمهما أو رضاهما.

3. العلاقة السببية

تكمن علاقة السببية بين السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية في جريمة انتحال الشخصيَّة، بأن يكون الضرر المادي أو المعنوي الذي حصل للمجني عليه (المنتحل عليه) ناتجًا عن الفعل الذي قام به الجاني (المنتحل) ومرتبطًا به ارتباطًا وثيقًا.

وتظهر العلاقة السببية في التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين في انتحال الشخصيَّة بأن تنشأ علاقة زوجيَّة، وتصبح المرأة زوجة والرجل زوجًا.

ثانيًا: الركن المعنوي «القصد الجرمي»

يقوم القصد على عنصرين أساسيين، هما: العلم، والإرادة، وتنتفي الجريمة في حال انتفاء أحدهما. وتعد جريمة انتحال الشخصيَّة من الجرائم العمدية، أي ذات القصد الجنائي العام، أي لا يتصور بها الخطأ أو الإكراه على ارتكابها.

1 - العلم

يجب أن يكون الجاني (المنتحل) عالماً بالواقعة الإجرامية، وهي انتحاله لشخصية غيره، وعالماً بالنتيجة التي ستترتب على ذلك للمجني عليه (المنتحل عليه) (العجمي، 2022).

ويقع عنصر العلم في جريمة التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين بأن يكون الجاني (المنتحل) عالماً بأنه قام بانتحال شخصية أحد أطراف العقد، والدخول إلى الموقع الرسمي لوزارة العدل، واستخدام المعلومات المملوكة للغير (المُنتحل شخصيته)، وإبرام عقد النكاح والتصديق الإلكتروني عليه؛ حيث يكون هذا العقد مزورًا ومغايرًا للحقيقة، ويستحيل في هذه الحالة أن يكون الجاني غير عالم بما يقوم به.

2 - الإرادة

لا يكفي أن يكون الجاني عالماً بأن دخوله إلى الموقع منتحلًا شخصية غيره لإبرام عقد النكاح فعلًا مجرمًا ومعاقبًا عليه، بل يجب أن تتجه إرادته إلى إبرام هذا العقد، وجعله ساريًا ومنتجًا لآثاره في حق المجني عليه.

وتظهر المقاربة السابقة لأركان جريمة انتحال الشخصيَّة أنه يمكن تطبيق نصوص جريمة انتحال الشخصيَّة على من يقوم بالتصديق الإلكتروني لعقد نكاح غيره دون علمه.

بعد مناقشة النصوص النظامية التي تنطبق على هذه الدراسة، ننتقل الى أهم الفرضيات التي يمكن من خلالها تصور انتحال المصدّق لعقد النكاح لشخصية أحد أطرافه:

3. 2 المطلب الثاني: فرضيات انتحال الشخصيَّة في حال التصديق من غير الزوجين

يمكن تصور انتحال الشخصيَّة في هذه الحالة في فرضيات ثلاث هي:

الفرضية الأولى: حالة الإكراه

يقول الشيخ أحمد الشرباصي: لا يجوز شرعًا تزويج المرأة بإرغامها أو إكراهها أو دون رضاها؛ لأن الإسلام جعل للمرأة الحق في اختيار زوجها، أو الموافقة عليه؛ لأنّها هي التي ستعاشره وتشاركه في الحياة (أون لاين، 2023). وعليه لا يجوز للأب ولا غير الأب أن يزوجها إلا بالرضا، ولو أنها ابنته ولو أنها بكر، وأما كونها تمتنع فلا ينبغي لها أن تمتنع إذا جاء الكفء، فينبغي لها أن تقبل من أبيها ومن إخوتها وأعمامها إذا جاء الكفء في دينه وأسرته، ينبغي لها أن تقبل، ولكن متى أبت لا تجبر؛ لكونها أعلم بنفسها، وهكذا بقية الأولياء من باب أولى، إخوانها وأعمامها، لا يجبرونها على الزواج، إذ لابد من إذن (ابن باز). وفي هذه الحالة يكون مخالفًا لشرط الرضا، وهو من شروط عقد النكاح التي تم ذكرها سابقًا.

وتقع جريمة انتحال الشخصيَّة في هذه الفرضية حينما يقوم الطرف الثالث بإجبار البنت على الزواج، وإكراهها على إجراء الفحص الطبي، ثم الدخول إلى النظام باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور وَفقًا للإجراءات السابقة التي ذكرناها آنفًا، وإدخال البيانات، والموافقة وتصديق عقد النكاح من قبل المُكره أو غيره، ومن دون رضا الزوجة.

الفرضية الثانية: حالة العدول عن الموافقة على الزواج

يعرف العدول بأنه الرجوع عن الخطبة بعد قبولها، ويتحقق ذلك بالرجوع عنها بعد تمامها، وعليه يحق لكل طرف من أطراف العقد الرجوع عن هذه الخطبة، وهم الزوج والزوجة والولي أو جميعهم، إذا كره صاحبه بعد الإيجاب والموافقة عليه (عبد الستار، 2020).

وتقوم هذه الفرضية عندما توافق الزوجة، وتقوم بإجراء التحليل الطبي، ثم تعدل عن الزواج، فيقوم الطرف الثالث -المنتحل- بالدخول إلى الموقع باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور، وإتمام الإجراءات دون علمها.

الفرضية الثالثة: حالة تزوير الفحص الطبي

الفحص الطبي المزور هو: «محرر رسمي، اشتمل على بيانات غير واقعية، ومغايرة للحقيقة؛ مع وجود نية تقديمه للجهات القضائية، أو الإدارية، وكان مما يترتب عليه الضرر» (الدباسي، 2016).

ويقوم المسؤول المختص في هذه الحالة بإصدار التقرير الطبي الخاص بالفحص الطبي قبل الزواج وفقًا لما ذكرناه سابقًا، وإرفاقه في النظام بناءً على طلب شخص آخر من أجل إبرام عقد نكاح غيره من دون علمه؛ ثم يقوم طالب التقرير بالدخول إلى النظام باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور وإدخال جميع المعلومات المطلوبة، والتحقق من الفحص الطبي المزور المرفق في النظام، ويقوم بتصديقه.

ونلاحظ أننا في هذه الفرضية أمام واقعتين جرميتين: وهما تزوير الفحص الطبي وانتحال شخصية أحد طرفي عقد النكاح وتصديق العقد إلكترونيًّا من دون رضاه.

4. المبحث الثالث: إمكانية تجريم التصديق الإلكتروني من غير الزوجين وفق نصوص التزوير الإلكتروني

يكتسب التوقيع الإلكتروني أهميةً كبيرةً في وقتنا الحالي؛ ولهذا منحه المشرع الحماية الجنائيَّة حتى يكفل له انتشاره، وثقة أفراد المجتمع به في جميع تعاملاتهم.

ومن المعلوم أن جميع المعاملات لا تتم في الوقت الحالي إلا عن طريق التوقيع الإلكتروني بمختلف مسمياته وتطوراته، ومن بينها وأهمها على الصعيدين الفردي والاجتماعي عقد النكاح. فهل يمكن تطبيق نصوص تجريم تزوير التوقيع الإلكتروني على التصديق الإلكتروني من غير أطرافه ودون رضاهما؟

هذا ما سنبحثه في هذا المبحث من خلال بيان أركان جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني من جهة (المطلب الأول)، وبحث إمكانية تطبيق نصوص التزوير الإلكتروني على تصديق عقد النكاح الإلكتروني من غير أطرافه (المطلب الثاني).

4. 1 المطلب الأول: أركان جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني

يعرف التزوير عامةً بأنه: «تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييرًا من شأنه أن يسبب ضررًا للغير» (أوتاني، 2020). ويوضح هذا التعريف أركان جريمة التزوير، وهي الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي، إضافة إلى موضوع ينصب عليه السلوك الإجرامي هو «التوقيع الإلكتروني»، وهو ما سندرسه فيما يلي:

الركن الشرعي

نصَّ المنظم على جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني في الفقرة السادسة من المادة الثالثة والعشرين من نظام التعاملات الإلكترونية بالقول: «تزوير سجل إلكتروني، أو توقيع إلكتروني، أو شهادة تصديق رقمي، أو استعمال أي من ذلك مع العلم بتزويره»، وعاقب عليها في المادة الرابعة والعشرين من النظام ذاته: «بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معًا».

وكذلك جرّمت المادة الثامنة عشرة في الفقرة الأولى/ج من مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية « تزوير سجل رقمي، أو توقيع رقمي، أو ختم رقمي، أو أي من خدمات الثقة الرقمية الأخرى، أو استعمال أي من ذلك مع العلم بتزويره». وعاقبت عليه في حال عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر بغرامة لا تتجاوز مليوني ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على سنتين، أو بهما معًا.

موضوع التزوير «التوقيع الإلكتروني»

عرّف بعض الفقه التوقيع الإلكتروني بأنه: «مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع من أجله» (جميعي، 2000)، وعرفه آخرون بأنه «عناصر منفردة خاصة بالموقع تتخذ شكل حروف، أو أرقام، أو إشارات، أو غيرها، توضع على محرر إلكتروني لتحديد شخص الموقع وتمييزه عن غيره، وتعبر عن موافقته على مضمون المحرر» (ثروت، 2007).

الركن المادي

يقوم الركن المادي لجريمة تزوير توقيع إلكتروني على العناصر التالية: فعل جرمي يتمثل بتحريف الحقيقة في محرر إلكتروني، وكون ذلك التحريف قد تمَّ بتزوير التوقيع الإلكتروني (وسيلة النشاط الجرمي)، ونتيجة جرمية تندمج بالفعل وهي تغيير الحقيقة، ورابطة السببية بين الفعل والنتيجة الجرمية.

ولا شك أنه لا صعوبة بالنسبة لرابطة السببية، بقي أن نحدد المقصود بالنشاط الجرمي، وهو فعل تغيير الحقيقة عن طريق التزوير في التوقيع الإلكتروني.

1 - النشاط الجرمي

يتمثل النشاط الجرمي في فعل الجاني باتخاذ شكل حروف، أو أرقام أو إشارات باستخدام التقنية الخاصة بالغير، وهنا يكون السلوك الإجرامي ظاهرًا، وتتصل النتيجة الإجرامية لهذا السلوك بوضع هذا التوقيع على المحرر الإلكتروني، الذي يكون ساري المفعول بحق من وقع هذا المحرر، وعليه تكون العلاقة السببية لهذا السوك والنتيجة مرتبطتين ارتباطًا وثيقًا.

ولا يشترط أن يكون مرتكب الفعل عالماً بالحاسب الآلي، فقد يقع ذلك من الشخص العادي، وتطبق عليه جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني (الراجحي، 2020).

يقوم السلوك بقيام الجاني المزوّر بنسبة محرر إلى الشخص المجني عليه الذي لم يصدر عنه، بحيث يجعله كأنه صادر عنه، وذلك بوضع توقيع شخص آخر، ولا يشترط فيها التقليد، أي مجرد وضع التوقيع في المحرر دون علم صاحبه، وعدم اتجاه إرادته بذلك.

وتزوير التوقيع قد يكون قائمًا بذاته، أو بإنشاء توقيع إلكتروني آخر ونسبته إلى الشخص المراد التوقيع بدلًا عنه (حجازي، 2007). ولا يشترط في التزوير تغيير الحقيقة كليةً، بل تقع الجريمة ولو ارتكبت بشكل جزئي (السيد، 2021).

2 - النتيجة الإجرامية

تعد النتيجة الإجرامية عنصرًا أساسيًّا من العناصر المكونة للركن المادي - كما ذكرنا آنفًا - وينشأ عن هذا التوقيع إبرام العقد بين الطرفين دون علمهما، ويأخذ صبغته الشرعيَّة والنظامية بتوقيع مزور لا يرتبط بالشخص الذي نسب إليه أصلًا.

القصد الجرمي

تعد جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني من الجرائم العمدية ذات القصد الجنائي العام التي تتطلب لقيامها توافر عنصرين أساسيين، وهما: العلم والإرادة، اللذين يتمثلان بنية تزوير التوقيع الإلكتروني للمجني عليه واستعماله (حجازي، 2007).

1 - العلم

يقوم هذا العنصر بعلم الجاني بأركان الجريمة التي يقوم بارتكابها، وهي تزوير التوقيع الإلكتروني الذي يعود إلى المجني عليه دون علمه، أو تفويض صريح صادرٍ منه. أن يقوم الجاني بالتوقيع عن المجني عليه دون علمه، أو دون الحصول على موافقة من قبله، سواء أكان ذلك بتوكيله أو تفويضه، من أجل القيام بالتوقيع نيابة عنه.

2 - الإرادة

وتتمثل باتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب هذا الفعل المجرم، وهو تزوير التوقيع الإلكتروني، وقبوله النتائج المترتبة عليه، سواء أكانت هذه النتائج مادية أم معنوية، وسواء أكانت النتيجة ظاهرة حتمًا أم محتملة الظهور (السيد، 2021).

4. 2 المطلب الثاني: تطبيق نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني على التصديق الإلكتروني من غير الزوجين

يضع المنظم لكل جريمة نموذجًا، ويتضمن هذا النموذج تسمية السلوك المجرّم وتحديد أركان الجريمة وظروفها، وشروط التجريم، ونوع العقوبة ومقدارها، وحينما يرتكب شخص فعلًا ما يطابق القاضي بين هذا الفعل وبين النموذج القانوني، ولا يحكم بالإدانة والعقوبة إلا إذا تطابق الفعل بكامل عناصره وحالة الشخص الذهنية والنفسية والوقائع والعوامل الأخرى مع هذا النموذج، بمعنى أنه إذا توافر في الجريمة جميعًا تلك الأركان والشروط والظروف المبينة في النص (السراج، 2020).

ومن ثم لا يمكن تطبيق نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني على التصديق الإلكتروني لعقد الزواج من غير الزوجين إلا إذا تبين تطابق جميع الأركان مع النموذج الذي وضعه المنظم (أولًا)، ثم ندرس التحديات التي يمكن أن تواجه القضاء في معرض تطبيق النصوص النظامية النافذة على تزوير تصديق عقد النكاح من غير أطرافه (ثانيًا).

تحليل أركان الجريمة ومدى انطباقها على النموذج النظامي لتزوير التوقيع الإلكتروني

1 - عناصر الركن المادي

يقوم السلوك بأن يقوم الشخص بالدخول سلفًا إلى الموقع الرسمي لوزارة العدل، وإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به، وإدخال المعلومات الخاصة بالمجني عليه، وإتمام إجراءات التصديق الإلكتروني للعقد؛ وذلك عن طريق إدخال رمز التحقق المرسل إلى جوال المجني عليه دون علمه.

وتتحقق النتيجة المترتبة على فعل الجاني الذي قام بالدخول إلى الموقع، وأنشأ العقد بحق غيره، بأن يكون العقد ساريًا ومنتجًا لآثاره الشرعيَّة والنظامية بحق الزوجين دون علم ورضا الطرف الذي قام الجاني المزور بتصديق العقد إلكترونيًّا خلافًا لإرادته.

2 - عناصر القصد الجرمي

يظهر عنصر العلم في جريمة التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين بأن يكون الجاني عالماً بأنه يقوم بالتصديق الإلكتروني لعقد نكاح غيره، ويكون ذلك عن طريق الدخول السابق إلى الموقع الرسمي لوزارة العدل، واستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور المملوكة للغير، وإبرام عقد النكاح والتصديق عليه.

ولا يكفي أن يكون الجاني عالماً بأن دخوله إلى الموقع لإبرام عقد نكاح غيره فعلًا مجرمًا ومعاقبًا عليه، بل يجب أن تتجه إرادته إلى إبرام هذا العقد، وجعله ساريًا ومنتجًا لآثاره في حق المجني عليه، بناءً على إدخال رمز التحقق للمصادقة على العقد.

ويظهر التحليل أنه يمكن تطبيق نصوص تزوير التوقيع الإلكتروني على من قام بالتصديق الإلكتروني لعقد نكاح غيره، عن طريق استخدام الرمز المرسل إلى جوال المجني عليه دون علمه؛ لكون التصديق أصبح يقوم مقام التوقيع، سواء أكان ذلك التوقيع التقليدي أم التوقيع الإلكتروني؛ لسريان هذا الإجراء من الجهة المختصة (وزارة العدل).

التحديات التي يمكن أن تواجه القضاء في معرض تطبيق النصوص النظامية النافذة على تزوير تصديق عقد النكاح من غير الزوجين

يظهر العرض السابق أن هناك مجموعة من التحديات قد تواجه القضاء في المملكة العربية السعودية تتعلق بتجريم تصديق عقد النكاح من قبل غير الزوجين إلكترونيًّا، يمكن إجمالها فيما يأتي:

فيما يتعلق بتطبيق نصوص التزوير الإلكتروني، وعلى الرغم من انطباق السلوك الجرمي على التحديد الوارد في النص النظامي، فإنه لا يوجد «لفظ» صريح يتعلق بالتصديق أو المصادقة، فقد جرم المنظم «تزوير سجل إلكتروني أو توقيع إلكتروني، أو شهادة تصديق رقمي»، وعليه من الأفضل تعديل النص ليشمل التصديق أو المصادقة.

وبناءً على انطباق نصوص كل من جريمة انتحال الشخصيَّة، وجريمة التزوير المعنوي في المحررات، وتزوير التوقيع الإلكتروني على الواقعة محل الدراسة، فنكون أمام حالة تتعدد بها الأوصاف الجرمية، أي نكون أمام حالة اجتماع جرائم معنوي، وعلى القاضي في هذه الحالة تطبيق النص الأشد مع تضمين الحكم الأوصاف الجرمية جميعها والعقوبات المقدرة لكل منها، لكن ألا يمكن اعتبار نصوص التزوير الإلكتروني نصوصًا خاصة، يلزم تطبيقها أمام نصوص انتحال الشخصيَّة التي قد تعد نصوصًا عامة؟

تلك المعوقات قد تؤدي إلى التناقض في الأحكام القضائية وعدم استقرار الأحكام.

5. الخاتمة

بعد أن استكملنا دراسة المسؤوليَّة الجنائيَّة عن التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين، وبحثنا تكييف التصديق الإلكتروني في عقد النكاح، فضلًا عن تحليل مدى إمكانية تطبيق نصوص جريمة انتحال الشخصيَّة، وجريمة تزوير التوقيع الإلكتروني عليها. فإننا قد توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات نجملها فيما يأتي:

النتائج

يمكن إجمال أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

- أقر المنظم السعودي أهم المتطلبات التي يقوم عليها عقد النكاح، وكيفية إصداره باستخدام النظام الإلكتروني؛ فأصبح عقد النكاح من العقود «الإلكترونية» التي يتم إنشاؤها بوقت قصير.
- يعد التصديق الإلكتروني شرطًا من الشروط الإجرائية التي نصَّ عليها المنظم السعودي.
- تبرز أهم الفرضيات في جريمة التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين في حالات ثلاث: الإكراه على الزواج، العدول عن الزواج، تزوير التقرير الطبي.
- تتعدد النصوص التي يمكن أن تجرم التصديق الإلكتروني لعقد النكاح من غير الزوجين؛ إذ يمكن تطبيق نصوص كل من جريمة انتحال الشخصيَّة، وجريمة التزوير المعنوي في المحررات، وجريمة تزوير التوقيع الإلكتروني في تجريم تلك الواقعة.
- تتعدد الأوصاف الجرمية بحق من يقوم بالتصديق الإلكتروني لعقد نكاح غيره دون رضاه، ومنها: نصوص انتحال الشخصيَّة، جريمة التزوير المعنوي، جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني، ويمكن للقضاء في هذه الحالات تطبيق أحكام اجتماع الجرائم المعنوي وتطبيق النص الأشد.
- هناك معوقات قانونية قد تحول دون تطبيق النصوص النافذة على الواقعة محل الدراسة؛ لعدم وجود نص جرمي صريح يجرمها ويحدد عقوبتها.

6. التوصيات

استنادًا إلى ما تم ذكره من نتائج، ولكيلا يتنصل أي شخص من العقاب بسبب ثغرة عدم وجود نص صريح يحكم الواقعة محل الدراسة فإننا نقترح:

اعتماد تصديق عقد النكاح عن طريق التوقيع البيو متري، سواء أكان ذلك عن طريق بصمة الأصبع، كما كان سابقًا، أو عن طريق بصمة الوجه، أو أي بصمة أخرى يراها المنظم مناسبة.

لضمان استقرار الأحكام القضائية وعدم تناقضها، من المناسب إصدار نص خاص يجرّم ويعاقب من يقوم بتصديق عقد زواج غيره إلكترونيًّا دون رضاه لأهمية عقد النكاح في حياة الفرد والمجتمع.

تعديل نظام الأحوال الشخصيَّة لفراغه التشريعي من نص صريح يقضي بمسؤوليَّة من يقوم بتصديق عقد النكاح من غير الزوجين، وغيرها من معاملات الأحوال الشخصيَّة.

سرعة إصدار نظام التعاملات والثقة الرقمية، الذي أقر بتاريخ 1442/01/15هـ وجعله ساريًا في حق المجتمع، لتضمنه أحكامًا دقيقة، تعزز الثقة والأمان بالتعاملات الرقميَّة.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلفان بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

إبراهيم، خالد ممدوح. (2019). الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

إسلام أون لاين. (2023). https://fiqh.islamonline.net. تم الاسترداد من إسلام أون لاين، تم الاسترجاع في تاريخ 4441/09/02هـ.

أوتاني، صفاء؛ منجد منال. (2020). قانون العقوبات الخاص - الجرائم الواقعة على الإدارة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

ابن باز . (بلا تاريخ). https://binbaz.org.sa/fatwas/16549 . تم الاسترداد من الموقع الرسمي لسماحة الشيخ الإمام ابن باز رحمه الله، تم الاسترجاع في تاريخ 1444/09/02هـ.

بني خالد، زيد محمد. (2021). التنظيم القانوني لجريمة انتحال الشخصيَّة الإلكتروني وفقًا لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني، رسالة ماجستير، جامعة جرش.

ثروت، عبد الحميد. (2007). التوقيع الإلكتروني. القاهرة، دار الجامعة الجديدة.

الجلعود، أروى عبد الرحمن. (2023). أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. المملكة العربية السعودية، الجمعية العلمية القضائية السعودية.

جميعي، حسن عبد الباسط. (2000). إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت، القاهرة، دار النهضة العربية.

حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2007). النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني (دراسة تأصيلية مقارنة). المحلة الكبرى، دار الكتب القانونية.

حليمة، سمير. (2018). القصد الجرمي في تزوير التوقيع الإلكتروني. رسالة ماجستير. المسيلة، جامعة محمد بو ضياف.

الدباسي، أمل إبراهيم. (2016). التقرير الطبي الكاذب (دراسة فقهية). الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

درة، عبد الوهاب. (1994). جرائم التزوير. دمشق، دار الينابيع.

الراجحي، بدر أحمد. (مارس، 2020). جريمة التزوير الإلكتروني كجريمة مستحدثة في التشريع الكويتي،. https://search. mandumah.com/Record/1063545، الصفحات 222-161، تم الاسترجاع في تاريخ 1444/08/19هـ.

الزمانان، خلود بدر. (ديسمبر، 2017). شروط عقد النكاح في الفقه الإسلامي واختيارات قانون الأحوال الشخصيَّة الكويتي مع بعض القوانين الأخرى. https://mksq.journals.ekb.eg/ article_7758.html، الصفحات 1440-1517، تم الاسترجاع في تاريخ 4441/07/29هـ.

السراج، عبود. (2014). شرح قانون العقوبات (القسم العام)، منشورات جامعة دمشق.

السعدي، أمينة إبراهيم. (2020). المسؤوليَّة الجنائيَّة عن انتحال الشخصيَّة في وسائل التواصل الاجتماعي عبر النظام السعودي (دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي). رسالة ماجستير. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السيد، أحمد سيد. (يوليو، 2021). مفهوم المحرر في جرائم التزوير الإلكتروني. https://jelc.journals.ekb.eg/article_233629. html، الصفحات 1214-1021، تم الاسترجاع في تاريخ 1444/08/19هـ.

الصالح، أحمد محمد. (1996). فقه الأسرة عند الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في الزواج وآثاره. الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود.

عبد الحليم، جمال صالح. (2018). الحماية الجنائيَّة للحق في الخصوصية في مواجهة نظم المعلومات. القاهرة، دار النهضة.

عبد الستار، محمد عبد الوهاب. (أكتوبر, 2020). العدول عن الخطبة وأثره على حقوق الخاطبين، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقوانين الأحوال الشخصيَّة العربية. https://jwadi.journals.ekb.eg/article_136162.html، الصفحات 551-716 تم الاسترجاع في تاريخ 1444/09/02هـ.

العجمي، محمد مهدي. (سبتمبر، 2022). جريمة انتحال الشخصيَّة في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون الكويتي. https://search.mandumah.com/Search/Results?lookfor=، الصفحات 174-219 تم الاسترجاع في تاريخ 1444/09/06هـ.

العمري، بندر. (2021). طريقة إنشاء عقد زواج من بوابة ناجز بالتفصيل. https://www.youtube.com/watch?v=aVESHDBx0ak. تم الاسترداد من يوتيوب، تم الاسترجاع في تاريخ 1444/08/24هـ.

الغضيان، سعد عبدالله. (إبريل, 2023). https://al-ghidan-group.com/. تم الاسترداد من مجموعة المحامي سعد بن عبد الله الغضيان، تم الاسترجاع في تاريخ 1444/09/18هـ.

غنام، غنام محمد. (2017). دور قانون العقوبات في مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت. القاهرة، دار الفكر والقانون.

قاسم، عبد الرحمن محمد؛ قاسم محمد عبد الرحمن. (2004). مجموع فتاوى ابن تيمية. المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطابعة المصحف الشريف.

وزارة الصحة. (بلا تاريخ). https://www.moh.gov.sa/eServices/Pages/Premarital-Screening.aspx. تم الاسترداد من وزارة الصحة تم الاسترجاع في تاريخ 1444/08/01هـ.

وزارة العدل. (بلا تاريخ). https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Departments/MarriageOfficial/Pages/Requirements.aspx. تم الاسترداد من وزارة العدل تم الاسترجاع في تاريخ 1444/08/01هـ..